

السنة أولى ماستر تسيير مؤسسات الزكاة و الوقف

مقياس مصارف إسلامية و استثمار أموال الزكاة و الوقف

عنوان الدرس: استثمار أموال الزكاة في المصارف الإسلامية

تعتبر الزكاة أكثر أدوات البنك الإسلامي فاعلية وأهمية في تحقيق أهدافه الاجتماعية. فالدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في ممارسة هذه الخدمة الجليلة يعتبر منسجماً ومكملاً لباقي الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها، بل وجزءاً مهماً من صميم عملها و نشأتها.

إن البنك الإسلامي عندما يقوم بجمع أموال الزكاة وتوزيعها، فهو يؤدي عملاً إيجابياً في خدمة الأمة الإسلامية، و لئن كان قوله تعالى: «خذ من أموالهم صدقة» لرسول الله، فهو أيضاً أمر لكل بنك إسلامي ليقوم بتأدية هذه الرسالة النبيلة. و بالتالي فإن الزكاة لا تصبح مجرد إحسان لسد حاجة المعوزين ، بل تصير أداة تنظيم فعالة و وسيلة رقي بالمجتمع و زيادة عنصر التوظيف الأمثل فيه.

فإن هذه الأخيرة تقوم بجمع أموال الزكاة في صندوق خدمة الزكاة في البنوك الإسلامية و في ما يخص خاص ذو إدارة مستقلة، تصرف من خلاله الأموال في وجوهها الشرعية المحددة. و يتمتع هذا الصندوق بالاستقلالية، فيمكنه التملّك و التعاقد ضمن أحكام و قواعد الشريعة الإسلامية.

و يتوفّر صندوق الزكاة على جهاز إداري و فني يضم عدداً من الباحثين، يقومون بدراسة أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة و تقديم الحساب الشرعي لها بالنسبة للأفراد و التجار و الشركات. كما يضم مجموعة من الباحثين اجتماعيين الذين يقومون بالزيارات الميدانية مع الدراسات الاجتماعية للعائلات و الأسر لتخفييف المعاناة عن المستحقين و للتأكد من أهليةتهم الإستحقاق.

و رغم أنه ليست كل البنوك الإسلامية تتوفّر على خدمة جمع الزكاة و توزيعها. فإن هناك بنوكاً إسلامية أخرى وضعت هذه الخدمة في صلب إهتمامها و حققت من خلالها نجاحات كبيرة.

و تتكون موارد صناديق الزكاة التابعة للبنوك الإسلامية عموماً من الآتي:

- زكاة رأس المال والإنتاج للمساهمين في البنك
 - زكاة حسابات الاستثمار لعملاء البنك الإسلامي
 - زكاة غير المتعاملين مع البنك، وهم أشخاص مستقلون يختارون تفويض البنك الإسلامي فيأخذ زكاكهم وصرفها على أوجهها الشرعية.
 - هبات وتبرعات
 - عوائد عن استثمار الزكاة عند الضرورة
- أما من جهة مصاريف صناديق الزكاة ، فهي كما هو معلوم تتمثل في:
- زكوات منصرفة للأفراد الفقراء
 - زكوات منصرفة لطلاب الجامعات والمعاهد المهنية
 - الإسكان الطلابي
 - زكوات للمساجد الأهلية

ـ زكوات للجمعيات والهيئات التي تخدم فقراء المسلمين، فالبنك الإسلامي أو صندوق الزكاة يقوم بدفع مساعدات لها حتى تتكفل بتوزيعها وإخراجها بحكم أنها أقرب اتصالاً و دراية باحتياجات الفقراء والمستحقين

ـ المصروفات الإدارية في إطار العاملين عليها

هناك بعض المصارف الإسلامية التي تستعملها في عمليات خارجية، أي خارجة عن مكان تحصيلها مثل تجربة بنك قطر الإسلامي في إعمار مسجد لندن.

يجب عند حساب الزكاة في البنك الإسلامي مراعاة الجوانب التالية:

١-حساب زكاة الاستثمارات المالية :

و يقصد بها الاستثمار في الأسهم والصكوك والودائع وشهادات الاستثمار لدى البنك وغيرها، ويتمثل وعاء زكاة الاستثمارات المالية في قيمة الاستثمارات مقومة على أساس القيمة السوقية عند حلول الحول، وعوائدها إن وجدت وأستحقت وكانت حلالاً وحال عليها الحول، مطروحاً منها المديونيات واجبة السداد إن وجدت. وإذا وصل وعاء الزكاة النصاب وهو ما يعادل **85** غراماً من الذهب الخالص (بسعر يوم الزكاة)، تتحسب الزكاة بنسبة **2.5%** سنوياً.

و تتحسب زكاة الأسهم المشتراء بغرض الاستثمار والتجارة على أساس قيمتها السوقية وقت حلول دفع الزكاة. أما الأسهم المقيدة ليس بغرض الاستثمار والتجارة ولكن للاحتفاظ بها و الحصول على عوائدها، فيرى بعض الفقهاء خضوع عائدها فقط للزكاة قياساً على الأرض وبنسبة **10%**. وفقاً لمبدأ الخلط، يتم ضم الاستثمارات المالية السابقة وكذلك الأموال النقدية إلى بعضها البعض في نهاية الحول ويزكي الجميع وفقاً للأسس السابقة بنسبة **2.5%** بالمائة.

٢-حساب الزكاة على الأموال النقدية:

و يقصد بها السيولة النقدية أو المودعة بالبنك، فتحسب الزكاة على صافي الوعاء إذا بلغ النصاب ومر عليه الحول وهو ما يعادل **85** غراماً من الذهب الخالص. وتبلغ نسبة زكاة الشروة النقدية **2.5%** سنوياً تحسب على الأصل. وتجدر الإشارة أنه لا زكاة على الودائع المختلفة في البنوك الإسلامية إلا بعد تفويض من أصحابها.

أما بخصوص الأموال المقدمة للمضاربة فيزكي رأسها ونصيب البنك من الربح. بينما القروض المرجوة الأداء، تعامل معاملة النقود وتدخل ضمن رأس المال النامي.

هذا و تجب الزكاة أيضاً على منتجات المشروعات الاقتصادية بنسبة **5%**. ويمكن معاملة رأس المال العامل من المشروع الاقتصادي معاملة عروض التجارة، ومن ثم تجب الزكاة في الأصل و النتائج بنسبة **2.5%**. و لحساب زكاة التجارة ينظر إلى الموجودات الزكوية بجردها و تقويمها يوم وجوب الزكاة

و تقدم إدارة الزكاة من طرف البنك الإسلامي عدة ميزات إيجابية، فخصم قيمة الزكاة المستحقة شرعا على أرصدة حسابات الزبائن توفر على المتعامل مع البنك عناء حساب الزكاة أولاً، و تضمن سلامة العملية ثانياً باعتبار أن هذه العمليات تدار بطريقة عصرية و حديثة تضمن دقة عملية الحساب لتلافي وقوع أية أخطاء.

ثم إن تولي الزكاة من طرف المصرف الإسلامي يشجع الزبون على إخراجها في وقتها دون تهاون و بكل اطمئنان، فهذه ميزة لا تقدمها المؤسسات الزكوية الأخرى التي لا تتعامل مع دافع الزكاة في أمواله، بحيث إن البنك الإسلامي يأخذ الأموال المودعة للعميل، فيكون هناك اندماج ما بين عملية الإيداع والاستثمار وتوظيف الأموال من جهة، و عملية خصم الزكاة المستحقة شرعا عليها من جهة ثانية.

إضافة لما سبق لذلك فالبنك الإسلامي يتميز بالتوفير والاقتصاد في الموارد البشرية والمادية، نظراً لوجود هيئة إدارية تشغله في الآن نفسه لفائدة البنك الإسلامي ولفائدة إدارة الزكاة . مما يساعده في الاقتصاد في التكاليف وتوفير الطاقات.

إضافة إلى ما سبق يعتبر البنك الإسلامي أداة فعالة و كفيلة بتطوير بنوك الزكاة من بنوك استهلاكية إلى بنوك إنتاجية استثمارية من خلال إتقان المشاريع الاقتصادية التنموية التي تساعده في إنشاء أموال الزكاة، كونه بحكم اتصاله بالمستثمرين وإطلاعه على المحيط الاستثماري العام للدولة، أقدر من غيره في بعض الأحيان على أن يوجه هذه الأموال إلى القطاعات والمشاريع التي تحقق عائداً أكبر، دون نسيان أنه أقدر على السهر على سير هذه المشاريع.

و فروعه العديدة مباشرةً أما بالنسبة لتوزيع أموال الزكاة فإنه يتم غالباً من قبل مكاتب البنك الإسلامي للباحثين، بناءً على إقتراح من لجان الزكاة التي تقوم بإجراء الدراسات الاجتماعية للملفات و تقديم المبررات المؤيدة لإقتراحها. كما يمكن لإدارة الزكاة أن تصرف الزكاة مباشرةً دون إقتراح من لجان الزكاة، و ذلك للمشروعات والبرامج التي تراها الإدارة مستحقة للزكاة.

و فيما يلي عرض بعض طرق صرف الزكاة التي تلجأ إليها المصارف الإسلامية:

1-الصرف من شباك الزكاة في البنك للذين حددتهم اللجنة و أقرهم البنك. حيث تقوم لجان الزكاة بتحضير كشوف بأسماء المستحقين و المبالغ المستحقة، ثم يقوم هؤلاء بصرف ما خصص لهم من إعانة من البنك خصماً من حساب اللجنة.

2-الصرف في مقر اللجنة، فبعض المستحقين لا يستطيع الذهاب إلى مقر البنك الإسلامي، فيصرف له في مقر اللجنة و بحضور مندوب البنك للتأكد من أحقيتهم المستفيدين.

3-الصرف بمقر المستحق في حالة مرضه و عدم إمكانية الحضور لللجنة، أو من يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف.

4-الصرف عن طريق الحوالات البريدية للقاطنين في المناطق النائية البعيدة عن فروع المصرف الإسلامي.

عنوان الدرس : استثمار أموال الوقف في المصارف الإسلامية

و يتم ذلك عن طريق ما يلي :

1 -استثمار أموال الوقف من خلال الودائع الاستثمارية و الادخارية :

أ - الودائع الاستثمارية :

تستطيع المصارف الإسلامية و التي تميز بطبيعتها الاستثمارية ان تساعده على استثمار أموال الوقف من خلال الودائع الاستثمارية ، بأن تعلن عن فتح عدد من الحسابات الاستثمارية لصالح جهة من جهات البر التي يوقف أيها كانت ، و يمكن أن تكون لك جهة حساب خاص بها ينفق عائداته عليها ، و أن يشارك في فتح هذه الحسابات ابتداء عدد من المؤسسين للبنك الراغبين في تقديم هذه المبالغ بوصفها صدقة جارية ، و يدعى الجمهور عن طريق الدعاية و الإعلان للإيداع في هذه الحسابات صدقة جارية لا تستهلك عينها و إنما ينفق عائداتها على الجهة التي خصص لها الحساب تحت إشراف الرقابة الشرعية للبنك ، أو من تعينه وزارة الأوقاف لهذه المهمة

ب - الودائع الادخارية :

وهنا يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بقسمة الأموال في هذه الحسابات إلى قسمين : يعامل الأول معاملة الاستثماري حيث يقوم المصرف باستثمار الأموال على أساس المضاربة ، أما القسم الثاني فيستطيع أصحابه سحب أرصدهم متى شاءوا ولا يتحملون مخاطرة و لا يستحقون عائداً على هذا القسم .

إذا تتمتع هذه الوديعة بامكانية إضافة المستمرة طوال العام من قبل صاحبها ، و إذا ما كانت حساباً ادخارياً وفيا يضيف عليه المحسنون صدقائهم متى شاءوا و يستحق عندها الحساب عائداً على قسم من أقسامه ، لأنّه يعامل معاملة رأس مال المضاربة ، و القسم الثاني منه يستطيع صاحبه سحبه متى شاء

2- استثمار أموال الوقف من خلال صيغ التمويل الإسلامية :

أ - المضاربة و الشركة :

و يمكن للأوقاف الاستفاده من هذه الصيغة بان تتفق مع المصرف الإسلامي على إنشاء شركة بينهما يكون نصيب الأوقاف فيها قسمة الأعيان الموقوفة المنوي استغلالها بإقامة المشاريع عليها ، و نصيب المصرف ما سيقدمه من توقيل لازم لإقامة المشاريع على الأعيان الوقفية ، على أن يقوم المصرف بدور الجهة التي تتولى إدارة و استغلال المالين معاً بوصفه مضارباً ، و الرح بينهما بحسب الحصة الشائعة التي يتفقان عليها مع مراعاة دور المضارب و نصبيه من الأرباح ، و أن تتضمن هذه الصيغة وعداً من جانب المصرف ببيع حصته لجهة الوقف حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها

ب - الاستصناع :

يمكن للأوقاف أن تتفق مع أحد المصارف الإسلامية بوجب هذا العقد على القيام بمشروع معين على أرض الوقف و تقدم الأوقاف للمصرف الموصفات و المقاييس المطلوبة كافة لإقامة هذا المشروع ، ثم يقوم المصرف بالعمل الموكل إليه من خلال الأجهزة المتخصصة التابعة له أو بالاستعانة بغیره من الجهات المتخصصة للقيام بالعمل ، وبعد إتمام المشروع تستلمه الأوقاف بعد تأكدها من مطابقتها للموصفات و

المقاييس و الشروط المطلوبة ، على أن تقوم بدفع ثمن المشروع للمصرف على شكل أقساط تحدد قيمتها و مواعيد استحقاقها بناء على الريع المتوقع لاستغلال هذا المشروع

ج - المراجحة :

يمكن لإدارة الوقف اللجوء إلى هذه المصارف لشراء المواد والآلات الازمة لها ، و ذلك من خلال صيغة تمويل المراجحة للأمر بالشراء ، هذا طبعاً بعد وعد بالشراء من طرف إدارة الأوقاف و بعد تملك المصرف للمواد والآلات ، و يمكن للشمن أن يكون مؤجلاً أو مقططاً كما هو معروف .

د - المشاركة المنتهية بالتمليك :

تستطيع المصارف الإسلامية استثمار أموال الوقف بصورة عددة من خلال صيغة المشاركة ، كأن تتم المشاركة بين أموال الوقف والمصرف في مشروع استثماري يعود بالربح للطرفين ، كما و يستطيع المصرف استثمار أموال الوقف مع أمواله من خلال صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك ، بحيث يشارك المصرف أموال الوقف في مشروع استثماري و يتم الاتفاق على تقاض ملكية المصرف الإسلامي تدريجياً ، من خلال بيع حصته لصالح الوقف تدريجياً ، و حتى تصبح ملكية المشروع بالكامل للوقف .

ه - المزارعة و المساقاة :

بالنسبة إلى المزارعة فيمكن أن تسمح الأوقاف للمصرف الإسلامي بالإنفاق على الأرض الزراعية و دفع الأجراة لمن يعملون على زراعتها و بيع إنتاجها و الربح يقسم بين صاحب الأرض (الأوقاف) و المصرف مع مراعاة الكلفة التي أنفقها المصرف عليها .

أما المساقاة فيمكن أن يتقدم ناظر الوقف للمصرف ليستأجر أو يمول عملية الرعاية والسقاية على جزء من إنتاجها كما يتفق الطرفان.

3 – استثمار أموال الوقف من خلال الصكوك الإسلامية :

وهي صورة من صور الصكوك التي يشتريها الأفراد و الشركات و غيرهم فتصبح إمكانيات هذا الوقف أكبر بكثير و من طرق الاستفادة من هذه الصكوك الوقفية :

أ – فئة الواقفين :

فإن مشتري الصك الوفقي يكون مولاً لهذا الوقف ، فإن الصك قائم على أساس عقد الوقف ، فهو لا يشتري ليبيع ويربح ، بل يشتري السهم ليدعم هذا الأصل الوفقي .

ب – فئة الموقوف عليهم :

فإن استفادة الجهات المستفيدة تكون بطرق عده ، وقد تم تطبيق بعضها عملياً في بعض المؤسسات الوقفية .

و بناء على هذا المفهوم ستعرض المصارف الإسلامية (التمويل) هذه الصكوك للاكتتاب فيها من قبل الجمهور على أساس التبرع في رأس المال لجهة وقفية من جهات البر المتعددة ، ويكون فيها المصرف إما شريكاً وعندها تكون الصكوك مشاركة ، وإما مضارب فتكون صكوك مضاربة (مقارضة) ، وإنما وكيلها عنهم تكون صكوك الوكالة بالاستثمار، وإنما بائعاً لعين مؤجرة أو قابلة للتأجير فتكون صكوك ملكية الأعيان المؤجرة... وهكذا تتتنوع الصيغ وتتعدد بتنوع صيغ الاستثمار الإسلامية .